

الشركة المصرية للاتصالات
(شركة مساهمة مصرية)
تقرير مجلس الإدارة عن مدي تطبيق قواعد
حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
وتقرير مراقب الحسابات عليها

 **KPMG** **حازم حسن**
محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات:

- ١ - تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
- ٢ - تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ – ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة – القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسؤوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الإستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

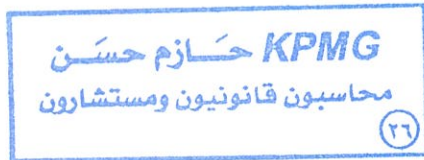


سامي عبدالحفيظ أحمد

KPMG حازم حسن

سجل مراقبي الحسابات

بالحیئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٧)



القاهرة في ١٨ مارس ٢٠٢٦



الشركة المصرية للاتصالات

شركة مساهمة مصرية

تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات بالبورصة المصرية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الشركة المصرية للاتصالات	أسم الشركة
إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشاركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على ساعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات، أو الهيئات، أو الشركات، أو المنظمات، أو أي كيانات تمارس نشاطاً شبيهاً أو مماثلاً لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تملكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكامالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوزيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.	غرض الشركة
١٩٩٩ / ١٢ / ٢٩	المدة المحددة للشركة
١٠ جنيه مصري للسهم	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
آخر رأس مال مصرى ١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠	آخر رأس مال مصرى ١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠
٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩	آخر رأس مال مدفوع
رقم وتاريخ القيد في السجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة
القيمة الاسمية للسهم	تاريخ القيد بالبورصة
آخر رأس مال مصرى ١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠	آخر رأس مال مصرى ١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠
٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩	آخر رأس مال مدفوع



علاقات المستثمرين:

إسم مسؤول علاقات المستثمرين	وائل حنفي محمود	رقم التليفون	٣١٣١٥٧٧١
عنوان البريد الإلكتروني	investor.relations@te.eg		
عنوان المركز الرئيسي للشركة	الكيلو ٢٨ - طريق مصر إسكندرية الصحراوي - القرية الذكية - BV		
عنوان الموقع الإلكتروني	http://ir.te.eg		
البريد الإلكتروني	investor.relations@te.eg		

الجمعية العامة للمساهمين

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية، وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارات الجمعية العامة بعد انتهائها للجهات سائلة الذكر ووضعتها على الموقع الإلكتروني للشركة.

(هيكمل الملكية):

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	عدد الأسهم	النسبة
الدولة	١,١٩٤,٩٥١,٨٣١	٧٠ %
الإجمالي	١,١٩٤,٩٥١,٨٣١	٧٠ %

آخر تشكيل لمجلس الإدارة

الاسم	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
الاستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	غير تنفيذي رئيس مجلس الإدارة		٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
المهندس / تامر مختار أحمد المهدي	غير تنفيذي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	الدولة
اللواء أ.ح/ أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٧/٩	الدولة
المهندس/ طارق محمد صلاح الدين محمد طنطاوي	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
المهندس/ طارق محمد محي الدين عبد العزيز أبو علم	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
الأستاذ / هاني أحمد مجدي محمد السمرة	غير تنفيذي		٢٠٢٢/١/١٩	الدولة
الأستاذ/ اسلام أسامة بهجت زكري	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	الدولة
الأستاذ / محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد	تنفيذي		٢٠٢٢/١١/١٣	نقابة العاملين
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي		٢٠١٧/٣/٢٨	الدولة
الأستاذ / جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	مستقل
الأستاذ / عاكف عبد اللطيف المغربي	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	مستقل
المهندس / حسام عبد الحميد سيف الدين	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	مستقل



التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة (خلال عام ٢٠٢٥)

- نظراً لانتهاؤ دورة مجلس الإدارة في ٢٥ مارس ٢٠٢٥، قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥ إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقاً للتشكيل الوارد ببيانه بالجدول السابق.
- بتاريخ ٩-٧-٢٠٢٥ تم تعيين السيد اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن عضواً بمجلس إدارة الشركة خلفاً للسيد اللواء أ.ح / أيمن مصطفى محمد علي.
- بتاريخ ٣٠-٩-٢٠٢٥ استقال السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد علي من عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات.

السيرة الذاتية للسادة أعضاء مجلس الإدارة عام ٢٠٢٥

الأستاذة / لبنى هلال

"رئيس مجلس الإدارة"

تولت السيدة لبنى هلال منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥ بعد أن شغلت سابقاً منصب عضو مجلس إدارة مستقل في ٢٠١٩.

تمتد خبرة السيدة لبنى هلال في القطاع المصرفي لأكثر من ٣٠ عاماً حيث شغلت مؤخراً منصب نائب محافظ البنك المركزي المصري لشئون سياسات الاستقرار النقدي خلال الفترات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ و ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ كأول سيدة تتقلد ذلك المنصب في تاريخ البنك المركزي المصري حيث كانت مسئولة عن العديد من قطاعات البنك المركزي والتي من أهمها السياسة النقدية وإدارة الاحتياطات والأسواق والعلاقات الخارجية والبحوث والعمليات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع وإصلاح القطاع المصرفي ، تولت السيدة لبنى مسئولية وضع وتنفيذ وتطوير برنامج الإصلاح النقدي والاقتصادي الشامل الذي امتد على مدار ثلاث سنوات وانتهى بنجاح في يونيو ٢٠١٩.

منذ التحاقها بالبنك المركزي عام ٢٠٠٤ قامت السيدة لبنى بإعداد وتنفيذ برنامج تطوير وهيكلة القطاع المصرفي خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١ على مرحلتين حيث كان لذلك البرنامج عظيم الأثر في تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي

بجانب تمثيلها للبنك المركزي المصري في العديد من المؤسسات المحلية والدولية بصفتها نائب المحافظ تم اختيارها كخبير مستقل ورئيس مجلس إدارة غير تنفيذي لشركة ضمان مخاطر الائتمان وايضا كخبير وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في كلاً من بنك ناصر الاجتماعي، بنك الاستثمار القومي، صندوق الدعم والضمان العقاري وصندوق الإسكان الاجتماعي، وكذلك رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي للشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري.

تشغل السيدة هلال حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي لشركة City Edge Developments ورئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي بالبنك الأهلي (لندن) وعضو مستقل بمجلس إدارة صندوق مصر السيادي وعضو من ذوي الخبرة بمجلس إدارة صندوق الإسكان الاجتماعي وعضو مستقل بمجلس إدارة بنك الإسكندرية.

مثلت السيدة هلال البنك المركزي المصري كنائب رئيس في مجلس إدارة تحالف الشمول المالي (AFI) ، كما شغلت السيدة هلال منصب نائب رئيس لجنة دعم الشمول المالي للمرأة بذات التحالف.

قبل التحاقها بالبنك المركزي المصري شغلت السيدة لبنى منصب رئيس تنفيذي بالمجموعة المالية هيرمس مسئولة عن عمليات الدمج والاستحواذ وأدوات الدين ذات الدخل الثابت.

تم تصنيف السيدة لبنى كثاني أقوى شخصية نسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طبقاً لتقييم مجلة فوربس لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي، واختارتها المجلة أيضاً كواحدة من سيدة مؤثرة في القطاع الحكومي بالمنطقة لعام ٢٠١٨.

حصلت السيدة لبنى على درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.



المهندس/ تامر المهدي "العضو المنتدب والرئيس التنفيذي"

يشغل المهندس تامر المهدي منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، ويتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في قيادة التحول الاستراتيجي، وتطوير وبناء وتشغيل شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية على المستويين الإقليمي والدولي.

تكوّنت خبرات المهندس عبر مسار مهني متدرج ومتكامل جمع بين التخصص التقني العميق والقدرات التنفيذية والإدارية الرفيعة. فقد بدأ مسيرته كمهندس اتصالات متخصص في هندسة الشبكات وأنظمة الاتصالات، حيث عمل في Bell و T&AT Labs، واكتسب خبرة تقنية متقدمة في تصميم وتشغيل شبكات اتصالات استراتيجية عالية الاعتمادية، واسعة النطاق، ومتعددة التقنيات، والطبقات. ثم انتقل إلى إدارة وتنفيذ مشاريع اتصالات كبرى، قبل أن يتولى أدواراً قيادية في تصميم شبكات الاتصالات لمشغلي الاتصالات الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال Lucent Technologies، حيث قاد فرقاً متعددة التخصصات ونفذ مشاريع اتصالات سلكية ولاسلكية في عدد من الأسواق الإقليمية والدولية.

ومع انتقاله إلى جانب مشغلي الاتصالات، انضم إلى أوراسكوم تليكوم القابضة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا للمجموعة (Group CTIO)، وتولى قيادة استثمارات بمليارات الدولارات في شبكات الهاتف المحمول والثابت، كما أشرف على إطلاق وتشغيل شبكات اتصالات في أسواق متعددة شملت إيطاليا، كندا، اليونان، تونس، الجزائر، باكستان، بنغلاديش، العراق، وكوريا الشمالية، مما أسهم في ترسيخ خبرته في إدارة وتشغيل مجموعات اتصالات متعددة الجنسيات.

وتابع مسيرته بتوليته منصب الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم تليكوم الجزائر (Djezzy)، إحدى أكبر شركات الهاتف المحمول في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث قاد الشركة خلال مرحلة مفصلية اتسمت بتحديات تشغيلية وتنظيمية معقدة، ونجح في تعزيز الأداء التشغيلي والاستدامة المؤسسية. ثم توجّه هذا المسار بتوليته منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا (OTMT)، حيث قاد عملية تحول استراتيجي شاملة وتنويعاً للأعمال عبر قطاعات ومناطق جغرافية متعددة في أوروبا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، مع التركيز على تعظيم القيمة، وتعزيز الحوكمة، وبناء منصات نمو طويلة الأجل.

وإلى جانب مسيرته التنفيذية في الشركات الكبرى، يتمتع المهندس تامر المهدي بدور ريادي بارز في مجال ريادة الأعمال، حيث أسّس وأطلق شركات متخصصة في الاستشارات الإدارية والتقنية وتطوير البرمجيات، تقدّم خدمات استشارية متقدمة في مجالات التحول التشغيلي والتقني، وتصميم الشبكات، وبناء القدرات المؤسسية لمشغلي الاتصالات.

يحمل المهندس تامر المهدي مؤهلات أكاديمية رفيعة تشمل ماجستير هندسة الاتصالات من جامعة ولاية كاليفورنيا، وماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، وماجستير إدارة الأعمال الدولية من كلية ماستريخت للإدارة، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة القاهرة.

اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن

"عضو مجلس الإدارة"

يعد اللواء أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن أحد القيادات المتميزة في مجال الإشارة بالقوات المسلحة، حيث شغل منصب رئيس أركان إدارة الإشارة وتمتع بخبرة واسعة تمتد عبر سنوات طويلة من العمل العسكري الاحترافي. حصل سيادته على بكالوريوس وماجستير في العلوم العسكرية، إلى جانب إتمامه لعدد من الدورات المتقدمة داخل مصر وخارجها، منها دورة أركان حرب بكلية القيادة والأركان بتونس، وزمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ودورة كبار القادة. يتميز بسجل مهني حافل يعكس التزامه، وكفاءته، وقدرته القيادية في مختلف المواقع التي تقلدها.



الأستاذ / محمد كمال الدين بركات

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ محمد بركات منصب في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٧ كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن الحكومة، وأصبح عضو مجلس إدارة مستقل في مارس ٢٠٢١.

بخبرة مصرفية طويلة تمتد لأكثر من ٤٥ عام يشغل بركات حالياً منصب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري (غير تنفيذي) وعضو مجلس الإدارة بالصندوق الفرعي للخدمات المالية والتكنولوجية لصندوق مصر السيادي منذ إبريل ٢٠٢١

قدم السيد بركات سجلاً قوياً من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمصرف العربي الدولي منذ ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٢. شغل منصب رئيس مجلس الإدارة – بنك مصر من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٤ وهو أحد أكبر البنوك المصرية.

شغل بركات العديد من المناصب القيادية منها رئيس مجلس الإدارة – بنك مصر لبنان، بنك مصر أوروبا – فرانكفورت، بنك القاهرة، كما أنتخب رئيساً لمجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، ورئيساً لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية.

شغل عضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ٢٠٠٣-٢٠١١ كما كان سيادته عضواً في لجنة الإصلاح المصرفي، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري، وعضو مجلس إدارة في وحدة مكافحة غسيل الأموال، عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن.

وعالمياً عضو مجلس الإدارة لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الاستشاري لشركة فيزا الدولية من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ عضو المجلس الاستشاري – ماستر كارد الدولية (أفريقيا والشرق الأوسط) من مارس ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

اما على الصعيد غير المصرفي شغل منصب رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد – القاهرة)، وشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا (الشركة المالكة لجامعة السادس من أكتوبر)، كما شغل بها منصب عضو في مجلس الأمناء بجامعة السادس من أكتوبر، بالإضافة الى عضواً بمجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران.

بالإضافة إلى ما سبق فقد شغل سيادته منصب عضو مجلس إدارة وعضو جمعية عامة ورئيس مجلس إدارة في العديد من الشركات.

حصل الأستاذ محمد بركات على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (San Francisco) الولايات المتحدة الأمريكية ودرجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية.

المهندس / طارق طنطاوي

"عضو مجلس الإدارة"

عين طارق طنطاوي منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات ممثلاً عن الحكومة في مارس ٢٠٢١.

يمتلك طنطاوي أكثر من ٢٧ عاماً من الخبرة في مجال الاستثمار والإدارة ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفطيم في مصر. كما شغل طنطاوي سابقاً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشارك لشركة بالم هيلز للتعمير والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشارك لمجموعة سي آي كابيتال حيث ساهم طنطاوي في تطوير العمل المؤسسي بالمجموعة وتحويلها إلى شركة رائدة في مجال الخدمات المالية منذ التحاقه بها عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١.

كما التحق طنطاوي بالعمل بالشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠١١ حيث تولى العديد من المناصب القيادية منها منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١ وذلك بعد توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية في عام ٢٠٠٧. كما لعب دوراً بارزاً في طرح أسهم الشركة المصرية للاتصالات خلال اكتتاب عام دولي بجانب القيام بصفقة الاستحواذ على حصة بلغت ٤٥٪ في شركة فودافون مصر.



كذلك شغل طنطاوي عدة مناصب في شركات أخرى منها منصب الرئيس التنفيذي للشئون المالية للشركة الدولية لمشروعات التصنيع الزراعي "بيتي" ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار بشركة سيجما كابيتال والمستشار الأول بقسم تمويل الشركات بشركة FinRate للاستشارات حيث قام بتنفيذ العديد من الطروحات المميزة للأسهم والسندات في الأسواق المحلية والعالمية.

ويشغل طنطاوي حالياً عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والشركات المغلقة ومنها شركة بالم هيلز للتعمير، شركة تعليم لخدمات الإدارة، شركة انكوليس للتأجير التمويلي كما شغل سابقاً عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات ومنها عضوية شركة سي أي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، شركة كوربليس للتأجير التمويلي، شركة فودافون مصر للاتصالات وشركة تي إي داتا.

طنطاوي حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة Heriot-Watt بالمملكة المتحدة وبكالوريوس هندسة التشييد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالإضافة لحصوله على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA).

المهندس / طارق أبو علم

"عضو مجلس الإدارة"

عين طارق أبو علم منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات ممثلاً عن الحكومة في مارس ٢٠٢١.

يمتلك أبو علم أكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة في إدارة شركات التكنولوجيا الرقمية محققاً مجموعة متميزة من الإنجازات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. وهو حالياً المؤسس والشريك الإداري لشركة جلينت للاستشارات وخدمات إدارة الاستثمار وتنمية الشركات الناشئة Glint Consulting.

تولى أبو علم العديد من المناصب القيادية في العديد من الشركات خلال مسيرته المهنية. حيث قام بتأسيس وإدارة شركة سوفيكوم لخدمات الإنترنت التي تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو). كما شغل منصب مدير التخطيط وذكاء الأعمال في شركة ويند الإيطالية، المقدم المتكامل لخدمات الاتصالات حيث أشرف خلال تلك الفترة على تحليل السوق وتطوير منتجات الشركة. والتحق بعد ذلك بشركة اوراسكوم تيليكوم القابضة كمدير لتطوير خدمات النطاق العريض والثابت.

تولى أبو علم لاحقاً منصب نائب أول للرئيس التنفيذي للشئون الدولي والمشتغلين في الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠٠٩ قبل أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال عام ٢٠١٢ حيث تمكن من لعب دور بارز في قيادة الشركة خلال تلك الفترة.

كما تولى أبو علم مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات منها Italia Online و IT Net بإيطاليا و Inty بالمملكة المتحدة والمصرية للاتصالات وفودافون مصر و تي إي داتا و Xceed و أقرألي ووصلة و سوفيكوم بمصر وشركة تيلاس باليونان وتيروكون بالإمارات وشركة موبي سيرف والتي تعمل في كل من مصر والإمارات وباكستان، وهو عضو مجلس أمناء الجامعة البريطانية في مصر.

أبو علم حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة الإسكندرية

الأستاذ / هاني السمرة

عضو مجلس الإدارة

عين هاني السمرة منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في أكتوبر ٢٠٢٢ ممثلاً عن الحكومة.

يمتلك السمرة خبرة تمتد لأكثر من ٢٦ عاماً في مجال الموارد البشرية بقطاع البنوك في مصر ومنطقة الشرق الأوسط. يشغل حالياً منصب رئيس قطاع الموارد البشرية في بنك مصر منذ ٢٠١٨، حيث يقود استراتيجية الموارد البشرية للبنك بفعالية.



قبل انضمامه لبنك مصر شغل السمرة مناصب قيادية في ثلاثة من أبرز البنوك على المستويين الإقليمي والدولي. بدأ مسيرته المهنية في "سيتي بنك - مصر" عام ١٩٩٩، وتدرج في المناصب القيادية حتى أصبح نائب رئيس الموارد البشرية لفرع البنك في الكويت عام ٢٠٠٧. ثم تولى منصب نائب رئيس الموارد البشرية في "مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر" عام ٢٠٠٩، وانتقل لاحقاً ليصبح رئيس الموارد البشرية في "سيتي بنك - الكويت" عام ٢٠١١. شغل السمرة أيضاً منصب مدير عام الموارد البشرية والتطوير في "بنك برقان - الكويت" عام ٢٠١٦.

كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية ورئيس لجنة الموارد البشرية باتحاد بنوك مصر.

حصل السمرة على العديد من الشهادات المهنية المرموقة، بما في ذلك شهادة عضو مجلس الإدارة الفعال (CDCP) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في أغسطس ٢٠٢٢، وبرنامج القيادة التنفيذية من جامعة هارفارد في يونيو ٢٠٢٢، وشهادة مقيم معتمد من SHL المملكة المتحدة. كما أتم برامج متقدمة في تحليل الوظائف والتقييم من HAY Group.

الأستاذ / إسلام ذكري

"عضو مجلس الإدارة"

تم تعيين الاستاذ إسلام ذكري في مجلس الإدارة ممثلاً للحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٥.

بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في قطاع البنوك يشغل إسلام ذكري منصب الرئيس المالي للمجموعة ولقطاع العمليات، كما يشغل منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي بمجلس إدارة البنك التجاري الدولي، وعضوية اللجنة التنفيذية بالبنك، وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في كينيا بما لديه من سجل حافل من النجاح في تحسين الأداء المالي، ودفع النمو وتعزيز الابتكار وخلق قيمة مضافة لشركاء الأعمال سواء داخليا أو خارجيا وذلك بما لديه من فهم عميق للأسواق العالمية والبيئة الرقابية، واتجاهات الصناعة محلياً وعالمياً، علاوة على خبرته في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ مما يمكنه من تقديم التوجيه الاستراتيجي واتخاذ قرارات استثمارية ومالية تدعم الأهداف الاستراتيجية العامة للمنظمة.

قبل تعيينه في منصب رئيس القطاع المالي في عام ٢٠٢٣ تم تعيين السيد / إسلام ذكري في وقت سابق من قبل البنك التجاري الدولي ليكون أول رئيس تنفيذي للبيانات في مصر عام ٢٠١٦، فقد عمل تحت قيادته فريقاً رائعاً يضم خبرات وقدرات متنوعة تمتد ما بين تصميم وبناء مستودع مركزي للبيانات، وتشغيل وتصوير التحليلات الكمية والسلوكية المتقدمة، جنباً إلى جنب مع تطبيقات علوم البيانات والتمويل الكمي وتفضيلات العملاء حول منصات البيانات الضخمة مما اعطى جاهزية وأسبقية للبنك التجاري الدولي لصناعة مصرفيه تعتمد على الرقمنة. في عام ٢٠٠٤ انضم السيد / إسلام ذكري للإدارة المالية بالبنك التجاري الدولي.

يتمتع السيد / إسلام ذكري بخبرة واسعة في الأسواق العالمية مثل أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. السيد / إسلام ذكري هو أحد أعضاء اللجنة التوجيهية في (Smart Africa) وهو تحالف دولي يمتد عبر نصف القارة بهدف تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في القارة، وهو أيضاً أحد الأعضاء المساهمين الناشطين في فريق عمل الاقتصاد الرقمي للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، والذي يهتم بسبل التعاون الممكنة في مجال الاقتصاد الرقمي بين أوروبا وأفريقيا. علاوة على عضويته في لجنة التحول الرقمي للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

هذه الخبرة الواسعة المتنوعة جعلت من السيد / إسلام ذكري رائداً فكرياً في مجال التمويل الرقمي والاقتصاد الجديد لما له من قدرة على الابتكار والتجديد مما عزز ترشيحه واختياره مؤخراً ليكون عضواً في أول مجلس مصري للذكاء الاصطناعي برعاية السيد رئيس الجمهورية، وذلك لوضع وصياغة وتنفيذ الرؤية المصرية للذكاء الاصطناعي ذات التوجه الاقتصادي والمجتمعي التنموي وهو عضو في معهد المحاسبين الإداريين بالمملكة المتحدة، وعضو في معهد فيتش للتمويل الكمي - لندن إضافة لكونه عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في المجموعة المصرفية - (NLB) أوروبا الوسطى.

تحت قيادته، عرضت كلية لندن للأعمال (LBS) نموذج التحول القائم على تحليل البيانات للبنك التجاري الدولي كدراسة حالة في عام ٢٠١٨، مما جعل البنك التجاري الدولي أول شركة شرق أوسطية يتم تحليلها في دراسة حالة من قبل طلاب الماجستير في التحليلات المتقدمة أتبعها بوقت قصير كلية هارفارد للأعمال حيث حذت حذوها وبدأت في استخدام دراسة الحالة في مناهجها. علاوة على اعتماد مجموعة كبيرة من مراكز البحث الدولية والأكاديمية على النماذج التي تم بناؤها بواسطة فريق العمل كحالات مرجعية للدراسة.



أخيراً، حصل السيد / إسلام زكري على درجة الدكتوراه في الرياضيات المالية وماجستير إدارة الأعمال من جامعة شيكاغو – كلية بوث للأعمال – مسجلاً نتائج رائعة في تخصصه التحليلات المالية المتقدمة وإدارة الأداء الاقتصادي للشركات المعتمدة على بناء النماذج الكمية والرقمية.

الأستاذ / جرجس عبد الشهيد

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ جرجس عبد الشهيد منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥.

يتمتع الأستاذ جرجس عبد الشهيد بخبرة واسعة في تقديم الاستشارات القانونية للشركات وتسوية النزاعات، لا سيما التحكيم التجاري، إلى جانب خلفية قوية في العمل مع العديد من القطاعات، بما في ذلك اللوجستيات، والطيران، والصناعات الدوائية، والمواد الغذائية، والإنشاءات، والطاقة، والتمويل، وطرح الأوراق المالية، والاتصالات، والملكية الفكرية، والشئون المصرفية. يشغل الأستاذ جرجس عبد الشهيد منصب الشريك المدير في مكتب عبد الشهيد للمحاماة والاستشارات القانونية في القاهرة. وقد بدأ مسيرته المهنية بالعمل كوكيل نيابة.

يُعد الأستاذ عبد الشهيد من أصغر المحامين المصريين الذين تولوا قضايا تحكيم بارزة في مصر والشرق الأوسط، حيث اكتسب سمعة مرموقة بفضل خبرته في قضايا التحكيم المعقدة متعددة الأطراف والقانون الدولي.

إلى جانب ممارسته القانونية، شغل عضوية محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية (ICC) لفترتين متتاليتين انتهت في يونيو ٢٠٢٤. وهو الآن عضواً في اللجنة الاستشارية للمركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة (CRCICA) لفترة عضوية ثانية.

وفي مجال التكنولوجيا والاتصالات، وبجانب عضويته بمجلس إدارة المصرية للاتصالات، يشغل عبد الشهيد عضوية مجلس إدارة شركة واحات السيليكون للمناطق التكنولوجية. كما أنه كان عضو في لجنة حقوق المستخدمين بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات حتى عام ٢٠٢٤.

يحمل الأستاذ عبد الشهيد درجة الماجستير في الدراسات القانونية الدولية من كلية الحقوق بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الأستاذ / عاكف المغربي

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ عاكف المغربي منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥.

يتمتع الأستاذ عاكف المغربي بخبرة تتجاوز ٢٥ عاماً في مجال البنوك والتمويل، ولديه سجل حافل في جميع الأنشطة المصرفية، والاستراتيجيات المالية، والتنمية الاقتصادية. يشغل المغربي حالياً منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس وذلك منذ إبريل ٢٠٢٤، ليقود واحدة من أسرع قصص التحول والنمو في القطاع المصرفي الخاص في مصر. حيث حقق البنك نمواً استثنائياً في حجم الأعمال مما أدى إلى تحسن جوهري في ترتيب بنك قناة السويس داخل بنوك القطاع الخاص، قام عاكف بقيادة استراتيجية رقمية طموحة تهدف إلى تحسين تجربة العملاء وتقديم حلول مبتكرة لجميع شرائح العملاء. وشملت هذه الاستراتيجية تطوير الأنظمة المصرفية الأساسية، وتعزيز البنية التكنولوجية، وتبني أساليب عمل مرنة.

قبل توليه هذا المنصب، شغل المغربي منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، حيث لعب دوراً محورياً في إدارة العديد من القطاعات الرئيسية في البنك وقد ساهمت قيادته ورؤيته الاستراتيجية بشكل كبير في توسع البنك وتحديثه، لا سيما في مجال التحول الرقمي.

شغل المغربي منصب رئيس قطاع تمويل الشركات والاستثمار في سيتي بنك مصر، حيث قاد العديد من الصفقات المالية الكبرى وقدم حلول تمويلية واستشارية لعدد من كبرى الشركات والجهات الحكومية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية، والطاقة، وغيرها.



إلى جانب أدواره التنفيذية، يشغل المغربي حالياً منصب عضو مجلس إدارة في العديد من الجهات المرموقة منها صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي وعضو مجلس إدارة في كلا من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ITIDA، وشركة ضمان مخاطر الائتمان CGC ، ومؤسسة Africa ٥٠، وشركة مصر للتأمين، والشركة القابضة لمصر المطيران، وشركة أبراج مصر، والجمعية المصرية البريطانية للأعمال، والشركة القابضة للصناعات الغذائية، وميدور للكهرباء.

يحمل السيد عاكف المغربي درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل من الجامعة الأمريكية بالقاهرة

المهندس/ حسام سيف الدين

"عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس حسام سيف الدين عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥، ويتمتع بخبرة تمتد لما يقرب من ٣٠ عاماً في مجالات التكنولوجيا واستراتيجيات الأعمال العالمية.

يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة كابجيميني مصر، حيث يقود تطوير وتشغيل أحد أحدث مراكز الخدمات العالمية للشركة في مصر، والذي يقدم مجموعة متكاملة من خدمات التكنولوجيا المتقدمة لقاعدة واسعة من العملاء الدوليين، بما يسهم في تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للخدمات الرقمية.

وقبل انضمامه إلى كابجيميني، أمضى ٢٧ عاماً في شركة IBM ، اكتسب خلالها خبرات عميقة في مجالات العمليات والتحول الرقمي والتخطيط الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وخلال مسيرته المهنية، تقلد عدداً من المناصب القيادية البارزة، من بينها المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وباكستان، والمدير العام لإفريقيا، وصولاً إلى منصب نائب الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

إلى جانب أدواره التنفيذية، يضطلع المهندس حسام بدور فاعل في العمل المؤسسي والاستشاري، حيث يشغل عضوية اللجنة الاستشارية للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال التابعة لرئاسة مجلس الوزراء المصري، وعضوية مجلس إدارة شركة راية ، وعضوية مجلس أمناء جامعة السويدي للتكنولوجيا (SUT) ومعهد تكنولوجيا المعلومات (ITI) كما يرأس لجنة التكنولوجيا والاتصالات بالغرفة التجارية الفرنسية في مصر، ويشارك في رئاسة اللجنة الأساسية للتحويل الرقمي بالغرفة التجارية الأمريكية في مصر (AmCham)، إلى جانب عضويته في لجنة الصناعة التابعة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA).

يحمل المهندس حسام سيف الدين درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة عين شمس بالقاهرة، إلى جانب دبلوم في الإدارة من Henley Business School بالملكة المتحدة، وهو ما أسهم في بناء مسيرة مهنية حافلة بالإنجازات والقيادة المؤثرة في قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي.

الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد

"عضو مجلس الإدارة"

تولى محمد حنفي منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في نوفمبر ٢٠٢٢ ممثلاً عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات.

بدأ عبد الحميد مسيرته العملية في وزارة التنمية المحلية عام ٢٠٠١، التحق بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ ضمن فريق شئون العاملين، ثم ترقى بعد ذلك كمدير لشئون العاملين للمنطقة الثالثة غرب القاهرة عام ٢٠٠٩، ومديراً لشئون العاملين للمنطقة الأولى غرب القاهرة من عام ٢٠١٥ وحتى الآن.

يشغل محمد حنفي حالياً منصب عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وقد ترأس نقابة العاملين لغرب القاهرة في الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢ وهو مستمر لدورة ثانية للفترة من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وعضو لمجلس إدارة النقابة العامة للاتصالات للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ قبل ترشحه لرئاسة النقابة العامة عن الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

تخرج محمد حنفي من كلية التجارة جامعة بنها عام ٢٠٠٠ وحاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة عين شمس عام ٢٠٠٧.



المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة ووسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض اجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والإدارة عن بعد، تتيح الشركة كافة المعلومات على موقع الشركة الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين <https://ir.te.eg>

كما تستقبل كافة استفسارات السادة المساهمين وكافة الجهات الرسمية عن طريق البريد الإلكتروني investor.relations@te.eg

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيم على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم، كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولا بد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأياً من أعضائه أو لجانها أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية نشاط المراجعة الداخلية بالشركة.
- يضع المجلس اللوائح الداخلية للشركة الخاصة بأعمال الشركة وشئون العاملين ومعاملتهم المالية
- يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله، واجتماعاته، وتوزيع الاختصاصات، والمسئوليات.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.
- ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريراً مفصلاً عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى كالتالي:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.



الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

قيادة وتنفيذ رؤية المصرية للاتصالات وخطط وتوجيهات مجلس الإدارة والاستراتيجية الشاملة المحددة للشركة.

مسئوليات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسؤولاً عن أعمال الإدارة التشغيلية الفعلية للشركة تحت إشراف مجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص يكون مسئولاً عما يلي:

- قيادة وتطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات.
- تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز على النمو والربحية.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- اعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقاً للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقاً للوائح الشركة المعتمدة.
- إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
- ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة وكافة المستجدات الهامة.
- تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
- تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وإدارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
- تمثيل الشركة أمام الجهات المختلفة.
- التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي اتفاق أو التزام (وعلى أي تغيير، أو تعديل، أو فسخ، أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقاً للوائح الشركة.
- تعيين موظفي الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام بأي اختصاصات وفقاً للوائح وللنظم المعمول بها في الشركة أو في حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
- إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
- تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.

أمين سر مجلس الإدارة:

يتولى السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة ويتولى القيام بالمهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ.
- إعداد محاضر اجتماعات مجالس الإدارات واللجان المنبثقة من المجلس وكذلك محاضر الجمعيات العامة للشركة.
- إعداد وصياغة توصيات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.



لجان مجلس الإدارة:

تشكيل اللجان:

م	إسم العضو	إسم اللجنة						صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة الترشيحات	لجنة إدارة المخاطر		
١	لبنى محمد هلال عبد القادر خليل								رئيساً	٢٠١٩/٣/٢٧
									غير تنفيذي	٢٠٢٥/٣/٢٥
									عضو	٢٠٢١/٣/٢٩
٢	احمد سعيد يوسف عبد الرحمن								غير تنفيذي	٢٠٢٥/٧/٩
									عضو	٢٠٢٥/٧/٩
٣	طارق محمد محيي الدين ابو علم								رئيساً	٢٠٢٢/٤/١٨
٤	طارق محمد صلاح الدين طنطاوي								غير تنفيذي	٢٠٢١/٣/٢٩
									عضو	٢٠٢٥/٣/٢٥
٥	هاني احمد مجدي محمد السمرة								غير تنفيذي	٢٠٢٢/١٠/١٩
									عضو	٢٠٢٢/١٠/١٩
									رئيساً	٢٠٢٣/١/٣
٦	اسلام أسامة بهجت زكري								غير تنفيذي	٢٠٢٥/٣/٢٥
									رئيساً	٢٠٢٥/٣/٢٥
									عضو	٢٠٢٥/١٢/١٠
٧	محمد كمال الدين بركات								مستقل	٢٠١٧/٤/٩
٨	جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد								رئيساً	٢٠٢٥/٣/٢٥
									مستقل	٢٠٢٥/٣/٢٥
									عضو	٢٠٢٥/٣/٢٥
									رئيساً	٢٠٢٥/١٢/١٠
٩	عاكف عبد اللطيف المغربي								مستقل	٢٠٢٥/٣/٢٥
									عضو	٢٠٢٥/٣/٢٥
١٠	حسام عبد الحميد سيف الدين								رئيساً	٢٠٢٥/٣/٢٥
									مستقل	٢٠٢٥/٣/٢٥
									عضو	٢٠٢٥/١٢/١٠
١١	محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد								ممثل العاملين	٢٠٢٢/١١/١٣

- بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٥ قرر المجلس إلغاء تشكيل لجنة التطوير الإداري نظراً لانتفاء الغرض المستهدف من أجله تشكيل اللجنة.
- بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٠ قرر المجلس إنشاء وتشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بمسمى لجنة إدارة المخاطر.



جدول متابعة حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان لعام ٢٠٢٥

م	اسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة الترشيحات	لجنة إدارة المخاطر	اللجنة المعاونة المتخصصة
	عدد مرات الانعقاد خلال العام	١٩	١٤	٨	٧	٢	٥	٣	-	٤
١	لبنى محمد هلال	١٩/١٩	-	٨/٨	٧/٢	-	٥/٥	-	-	٤/٢
٢	تامر مختار أحمد المهدي	١٢/١٢	١٠/٤	٦/٦	٣/٢	١/١	٤/١	-	-	٣/٢
٣	أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	٨/٨	٧/٧	٤/٤	-	-	-	-	-	-
٤	طارق محمد صلاح الدين محمد طنطاوي	١٩/١٩	-	٨/٨	٢/٢	١/١	-	-	-	٤/٢
٥	طارق محمد محي الدين عبد العزيز أبو علم	١٩/١٨	-	٣/٤	٧/٧	-	-	-	-	٤/٢
٦	هاني أحمد مجدي محمد السمرة	١٩/١٩	-	-	٧/٧	٢/٢	-	٣/٣	-	٤/١
٧	اسلام أسامة بهجت زكري	١٢/١٠	-	٦/٥	٥/٥	-	-	-	-	٣/١
٨	محمد كمال الدين بركات	١٩/١٩	١٤/١٤	-	-	-	-	-	-	٤/٢
٩	جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد	١٢/١٠	-	-	-	١/١	٤/٤	-	-	٣/١
١٠	عاكف عبد اللطيف المغربي	١٢/١٢	١٠/٩	-	-	-	٤/٤	-	-	-
١١	حسام عبد الحميد سيف الدين	١٢/١١	-	٦/٥	٥/٥	-	٤/٤	-	-	٣/٢
١٢	محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد	١٩/١٨	-	-	-	٢/٢	-	-	-	١/١
١٣	ماجد إبراهيم عثمان*	٧/٧	-	-	٢/٢	١/١	١/١	٣/٣	-	١/١
١٤	محمد نصر الدين محمد علي	١٥/١٤	١٠/٨	٧/٦	٤/٣	٢/٢	٤/٢	٣/٣	-	٤/٤
١٥	ايمن مصطفى محمد علي*	١١/١١	٧/٧	٤/٤	-	-	-	٣/٣	-	٤/١
١٦	أحمد محمد جمال أحمد أبو علي*	٧/٧	-	-	-	١/١	١/١	٣/٣	-	١/١
١٧	محمد سعيد سلطان*	٧/٧	٤/٤	-	٢/٢	-	١/١	-	-	١/١

*حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة حتى انتهاء دورة مجلس الإدارة السابقة في ٢٥ مارس ٢٠٢٥.

- الجدول موضح به حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة منذ تاريخ الالتحاق بالمجلس، حيث يمثل اجمالي الاجتماعات لكل عضو عدد الاجتماعات المنعقدة خلال فترة توليه المنصب.



- السيدة الاستاذة / لبنى محمد هلال حضرت عدد (٢) اجتماع للجنة المكافآت والحوافز كعضو مستعان به.
- بتاريخ ٣٠-٩-٢٠٢٥ تم تعيين السيد المهندس / تامر مختار أحمد المهدي عضو منتدب ورئيس تنفيذي للشركة وحضر سيادته كمستعان به في اللجان المنبثقة من المجلس طبقا للمشار اليه بعاليه.
- بتاريخ ٣٠-٩-٢٠٢٥ تقدم السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد على باستقالته من عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وقد حضر سيادته اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة المنعقدة في فترة توليه المجلس طبقا للمشار اليه بعاليه حتى تاريخ الاستقالة.
- اللجنة المشتركة هي لجنة تتكون من أكثر من لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة أو لجنة معاونه متخصصة لدراسة الموضوعات الاستراتيجية والتي لها تأثير على العملية التشغيلية الحالية والمستقبلية للشركة تنعقد عند وجود حاجة لذلك.
- تم عقد (٤) اجتماعات للجنة المعاونة المتخصصة كالتالي:
- عدد (١) اجتماع للجنة المشتركة (اللجنة القانونية والحوكمة – لجنة المراجعة).
- عدد (٣) لجان معاونه متخصصة.

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	مستقل
اللواء أ.ح/ أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	الدولة
الأستاذ / عاكف عبد اللطيف المغربي	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

تختص لجنة المراجعة بالشركة المصرية للاتصالات بمتابعة إجراءات المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية، كما تقوم بمتابعة تقارير مراقبي الحسابات الخارجيين، ومراجعة تقارير المراجعة والقوائم المالية والتقارير السنوية التي تقدم للمساهمين من الإدارة، وتقديم تقارير دورية وتوصيات لمجلس الإدارة بشأن الأمور الواردة عليه.

ويكون من اختصاصاتها تفصيلا الآتي:

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
 - القوائم المالية الدورية والسنوية.
 - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
 - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أنعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأنعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيه.



اجتماعات لجنة المراجعة:

عقدت لجنة المراجعة عدد (١٤) اجتماع خلال عام ٢٠٢٥.

لجنة المكافآت (والحوافز)

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة واعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الأداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

اللجنة القانونية والحوكمة

تختص اللجنة القانونية والحوكمة بالنظر في لوائح الشركة لعرضها للاعتماد من مجلس الإدارة، وكما تختص بإجراء التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الأدلة والقواعد والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.

تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، ويقع على عاتقها مسئولية ما يلي على سبيل المثال:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الموائيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إبداء الرأي لمجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتقييم فعالية وكفاءة السياسات الداخلية للشركة، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد عن طريق إعداد تقرير سنوي يوضح مدى التزام الشركة بتلك القواعد، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيقها.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع الجهات المعنية.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات وتدريب العاملين عليها.
- تختص بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة.

لجنة الاستثمار:

تختص لجنة الاستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في مجال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم أو في المشاريع الجديدة ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات والاستثمارات.

لجنة المسؤولية المجتمعية:

تختص بوضع استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة وإجراء أي تطوير لازم لها كما تقوم بدراسة وفحص البدائل المتاحة لمبادرات المسؤولية المجتمعية ووضع محددات للمشروعات التي تقدم لها الشركة الرعاية، وطرق تنفيذ خطة المسؤولية المجتمعية الموضوعية وفقا لهذه المحددات والتأكد من تحقيق الاستفادة القصوى من المبادرات المجتمعية التي تقدمها الشركة.

لجنة الترشيحات:

تختص لجنة الترشيحات المنبثقة من مجلس الإدارة بتلقي وفحص ودراسة الترشيحات المقدمة لشغل عضوية مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين وفقا للمادة ٢١ من النظام الأساسي للشركة وتقوم اللجنة بتحديد الإجراءات اللازمة لتلقي الترشيحات واختيار أفضل العناصر والتفضيل بينها.



لجنة إدارة المخاطر:

يتمثل نطاق عمل لجنة إدارة المخاطر فيما يلي:

- مراجعة الأطر التنظيمية التي تضعها الإدارة التنفيذية للشركة لتحديد وتقييم أنواع المخاطر بمختلف أنواعها ومستوياتها والتعامل معها مثل المخاطر الفنية والشبكات، مخاطر نظم المعلومات وحماية البيانات والأمن السيبراني، وجميع أنواع المخاطر التي من شأنها التأثير على استمرارية الأعمال ونشاط الشركة واستدامتها.
- مراجعة التقارير المعدة من الإدارة التنفيذية للتحقق من تطبيق الأطر التنظيمية لإدارة المخاطر ضمن نظام الرقابة الداخلية للشركة والذي يضمن اتخاذ إدارة الشركة التنفيذية كافة الإجراءات اللازمة لتحديد تلك المخاطر واحتمالية حدوثها وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى متابعة مدى توافق الشركة مع قانون حماية البيانات.
- مناقشة التقارير الدورية المعدة من الإدارة التنفيذية بالمخاطر التي واجهتها الشركة والإجراءات التي تم اتخاذها لتجنب الاضرار، ورفع توصيات بأي إجراءات احترازية أو تصحيحية خاصة في المخاطر ذات الأثر الكبير للعرض على مجلس الإدارة.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعد في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
 - الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
 - مناسبة ودقة التقارير المالية.
 - الالتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.
- يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفاءته وكفاءته من خلال ما يلي:
- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، واقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض على مجلس الإدارة واعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
 - قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.
 - مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور أو نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
 - قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.
 - يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد استقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة والتبعية الإدارية حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة مباشرة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة. نشاط المراجعة الداخلية بالشركة لا يتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الاستقلالية ويحقق الموضوعية.



ومن المهام التي تقوم بها المراجعة الداخلية خلال العام:

- وضع خطة مراجعة سنوية مركزة على المخاطر (Risk based plan)، وتتمتع بالمرونة، وتشمل اهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.
- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
- الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
- تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
- تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلى لجنة المراجعة.
- إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
- مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا أستحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.
- التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة.

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

يتمثل دور المراجعة الداخلية في:

- إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية.
 - مساعدة الشركة والشركات التابعة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.
- يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاءة عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي:

- تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة.
- حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة.
- المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب.
- تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة.
- تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة.
- الحصول على الموارد بصورة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية.
- تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعية.
- تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة.
- القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها

المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة:

- السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً).
- لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً)، وهي الجهة التي تقوم بمتابعته ومراجعته فنياً.

دورية التقارير للمراجعة الداخلية:

- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات المكتشفة أولاً بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل
- يتم إصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.
- يتم إصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.



إسم مسؤول المراجعة الداخلية:

السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طايح

رئيس قطاع المراجعة الداخلية لمجموعة شركات المصرية للاتصالات (زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية – CPA)

إدارة المخاطر

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث محتملة الحدوث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر ويعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقدير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها.

حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الأجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الائتمان وأخطار تشغيلية كظاهرة تمرير المكالمات على سبيل المثال لا الحصر.

الحوكمة

وفيما يلي الإطار العام للمهام والاختصاصات لقطاع الحوكمة:

- مراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات والشركات التابعة.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشركة من مخاطر مخالفة القوانين والمحددات التشريعية والتنظيمية وإقرار مستويات المخاطر.
- وضع وصياغة سياسات عدم تعارض المصالح ومراجعة التقارير الخاصة بمدى الالتزام بها.
- مراجعة تقارير مدى التزام الشركة المصرية للاتصالات بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة من الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة والالتزام.

قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ بالتالي:

- تم تنظيم العلاقة بين الشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة قانونياً وتنظيماً وطبقاً لقواعد حوكمة الشركات يشمل ذلك عقود واضحة تحدد الحقوق والواجبات، آليات الموافقة المسبقة للمعاملات ذات الصلة، ونظام إبلاغ دوري يمنع تضارب المصالح ويتوافق مع كود الحوكمة المصري. كما يفرض رقابة مركزية عبر لجان مشتركة للمراجعة الداخلية والامتثال، مما يعزز الكفاءة التشغيلية والشفافية في قطاع الاتصالات.
- قامت الشركة بالتأكد من أن العقود ومذكرات التفاهم التي تمت خلال العام تمت طبقاً للقوانين والتشريعات والإجراءات التنفيذية بما يحقق أقصى درجات الحوكمة والالتزام وتشمل (عقود الاتصالات والبنية التحتية، عقود المشتريات والتوريدات، العقود الفنية والتشغيلية، العقود التقنية والرقمية وعقود المحتوى ... الخ).

إدارة الالتزام:

تعمل إدارة الالتزام على إعداد وتطبيق منهجية فعالة لضمان التزام الشركة وشركاتها التابعة بجميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من كافة الجهات الخارجية والداخلية وكذا الأجهزة التنظيمية. ورفع تقارير بأي مخالفات لأي من القوانين أو التشريعات أو التعليمات المصدرة وقد حرصت إدارة الالتزام خلال العام إدارة ملف جهاز حماية المنافسة وتفاذي وقوع أي مخالفات.



مراقبة الحسابات

مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها ولائحتها التنفيذية، يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه. ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير مراقب الحسابات وأن يستوضح ما ورد به.

كما أن مراقب الحسابات يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا يمتلك أية أسهم فيها ولا عضواً في مجلس إدارتها، ولا تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حتى الدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة، وهو يقدم آراءً محايدة تماماً، كما أن عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة. كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبة مراقبة حسابات الشركة في حالة مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأس مال الشركة.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على أن تحقق أقصى درجات الشفافية والإفصاح، حيث تقوم بالإفصاح بشكل دوري عن كافة الإفصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عليها، كما تلتزم بالإفصاح بشكل فوري عن أية أحداث جوهرية طارئة قد تؤثر على أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين وكذا هيكل ملكية الشركة وتفصح عن أية معلومات أخرى باستخدام نماذج الإفصاح المعتمدة من البورصة المصرية.

حيث ترسل الشركة كافة الإفصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها إلى البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الإفصاحات على الموقع الإلكتروني الخاص بها <https://ir.te.eg/>.

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعة نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقرير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الإدارة مع السادة المساهمين.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام:

لا يوجد.

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة بأهمية دور علاقات المستثمرين كأحد أبرز الأنشطة الرئيسية لترسيخ وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها كوظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين وفتح قنوات الاتصال بسوق المال والاستثمار وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين لتمكين المستثمرين من رؤية الأداء الحالي للشركة وتوقع أدائها المستقبلي وتعزيز مستويات السيولة على السهم الشركة بالبورصة وخفض تكاليف التمويل على المدى الطويل وبناء وتنمية ثقة المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصالح بالإضافة إلى الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة.

ومن هذا المنطلق فإن الشركة توفر كل الأدوات المطلوبة والدعم لمسؤول علاقات المستثمرين لتمكينه من الاشتراك في وضع إستراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة.

ترتكز استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين ساهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.



أهداف قطاع علاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحللين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحللين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الالتزام الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.
- العمل على استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض آراء المساهمين والمستثمرين حول استراتيجية الشركة وقراراتها مع الإدارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطية البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية الإفصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لاستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

كما يقوم مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة بالآتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة وتنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وعوامل زيادة ربحيتها وفرص النمو.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي لتمكين إدارة علاقات المستثمرين من لعب دور فعال في التواصل مع المستثمرين.
- تمثيل الشركة في الأحداث والمؤتمرات.
- التعاون مع المحللين الماليين لتسهيل وزيادة التغطية البحثية للشركة.
- إدارة قنوات اتصال الشركة بما في ذلك الإفصاحات والمنشورات والموقع الإلكتروني والمؤتمرات الهاتفية المتعلقة بنتائج أعمال الشركة والاجتماعات وغيرها.
- متابعة أخبار الشركة والمعلومات المتداولة في السوق وضمان التواصل الفعال مع جميع أصحاب المصلحة لتوضيح المعلومات.
- متابعة وتحليل أداء أسهم الشركة والعمل على الوصول للقيمة العادلة للسهم من خلال الشفافية وتوضيح الحقائق.
- الاشتراك في ترتيبات إقامة مجالس الإدارات والجمعيات العامة.
- إعلام مجلس الإدارة برؤية السوق لأداء الشركة وأهم مخاوف المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين.

أدوات الإفصاح

١. التقرير السنوي

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الانجليزية وتضعه على الموقع الإلكتروني لها، كما تقوم الشركة بنشر عرض تقديمي متكامل بشكل ربع سنوي على الموقع الرسمي لها.

٢. تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

٣. تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.



٤. تقرير الاستدامة

قامت الشركة بعمل تقرير للاستدامة وفقاً لقرار هيئة الرقابة المالية رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٢١ والمرفق بتقرير مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، حيث تؤمن الشركة بأهمية العمل على تحقيق الدعائم الرئيسية للاستدامة وهما الاستدامة البيئية والمسؤولية المجتمعية وتطبيق قواعد الحوكمة.

٥. الموقع الإلكتروني

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع إلكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال أسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحللين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات

١. ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الأخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الأساسية التي يجب على العامل أن يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الأخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمساءلة القانونية.

٢. سياسة تتابع السلطة Succession Planning

تم الاختيار والترقي للوظائف العليا والإشرافية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات والتدرج الوظيفي وفقاً لعدة عوامل أهمها نظام الاختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلي والبريد الإلكتروني بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية والمقابلية الشخصية أمام لجنة تقييم مكونة من (الموارد البشرية - الجهة الفنية) ويتم إظهار النتائج وترقية الموظف مع حصوله على مزايا وبدلات الوظيفة، مما يحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال اختيار العنصر البشري المناسب وخلق كوادر بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل وإتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية وإرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة

٣. سياسات الأجور وبرامج الحوافز والمكافآت

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التي تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الأجور ويتم تحديد قيمة الأجر في ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكل الأجور، ويتم إعداد خطط وبرامج للحوافز والمكافآت وفقاً لمعدلات الأداء القياسية وفقاً للخطط الممنهجة لتحقيق المستهدف منها، ويتم وضع قيمة البدلات المهنية في ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية ومحددة بلائحة نظام العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة وترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً.

٤. سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يحق لجميع السادة العاملين أو السادة العملاء الإبلاغ عن المخالفات أو طلب التحقيق في واقعة ما مع الحفاظ على سرية مقدم البلاغ ويختص بالتحقيق قطاع الشئون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الإنذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقاً للائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.



٥. سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

تعد الشركة المصرية للاتصالات من الشركات التي تتمتع بقدر كبير من الشفافية ومن الشركات ذات السمعة المتميزة داخل البورصة المصرية والهيئات الرقابية على سوق راس المال نظرا لحرص الشركة الدائم بالالتزام بكافة القوانين والقواعد والضوابط الخاصة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ومن منطلق حرص إدارة الشركة على سمعتها وقيمتها السوقية ومصلحة السادة المساهمين بالشركة ونظرا للتعديلات التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية للمادة ٣٨ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية والتي تختص بتعاملات السادة الداخليين أصبحت الشركة مسئولة بشكل واضح عن وضع الإجراءات والنظم الداخلية التي تكفل تحديد فترات حظر تعامل الداخليين على أسهم الشركة وتحديد وإخطار الداخليين المخاطبين بأحكام هذه المادة عن طريق وسيلة مؤمنة قابلة للإثبات، لذا قامت الشركة بعدد من الإجراءات التالية:

- عمل حصر كامل لكافة السادة الداخليين بالشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة والشفافية وفقا للتعريف الوارد بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية وحفظها في قاعدة بيانات تابعة لقطاع علاقات المستثمرين.
- اعتماد سياسة عامة للشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة والشفافية توضح للسادة الداخليين ضوابط التداول على أسهمهم بالشركة كما اشتملت على شرح المادة وضوابط التطبيق.
- نشر تعليمات داخلية بواسطة شبكة التواصل الداخلية بالشركة لتعميم وشرح ضوابط تعامل السادة الداخليين بالشركة وضرورة الالتزام بها.
- اعداد ملف كامل بالبيانات الخاصة بالسادة الداخليين ومجموعاتهم المرتبطة وحفظهم داخل قاعدة البيانات التابعة لقطاع علاقات المستثمرين.
- اعداد قائمة بريدية بكافة السادة الداخليين والقيام بإرسال بريد الكتروني موثق من قبل قطاع علاقات المستثمرين بإخطار السادة الداخليين بفترات الحظر الواجب الالتزام بها بشكل مستمر مع إخطار البورصة بنسخة من تلك الاخطارات.

حدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة:

لا يوجد تعاملات للداخليين للسادة الادارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

مساهمة الشركة خلال عام ٢٠٢٥ في مجال المسؤولية المجتمعية

في إطار التزام مجموعة شركات المصرية للاتصالات بدورها الوطني واستراتيجيتها المستدامة للمسؤولية المجتمعية، وحرصها على دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين، واصلت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ تنفيذ مجموعة من المبادرات المؤثرة التي استهدفت قطاعات الصحة، والتعليم وتمكين الشباب، وتنمية المجتمع، وتطوير خدمات الاتصالات لخدمة الأهداف التنموية، وذلك على النحو التالي:

- محور الصحة
- محور التعليم وتمكين الشباب
- محور تنمية المجتمع
- محور تطوير خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع

محور الصحة:

يهدف هذا المحور إلى توفير خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة للفئات غير القادرة. بالإضافة إلى رفع كفاءة المنشآت الصحية التي توفر خدماتها بالمجان للمواطنين، بما يساهم في تحسين مؤشرات الرعاية الصحية في مصر

- مبادرة زيادة الطاقة الاستيعابية لوحدة جراحات قلب الأطفال حديثي الولادة بمستشفى الناس للأطفال تهدف إلى دعم الأطفال حديثي الولادة المصابين بأمراض قلب خلقية والذين يحتاجون إلى تدخل جراحي عاجل قبل ٤٥ يوما من الولادة، لذا قامت الشركة بالتالي:

- إضافة ٥ حضانات جديدة لوحدة جراحات قلب الأطفال حديثي الولادة.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للوحدة ليصل إجمالي عدد الحضانات إلى ١٧ حضانة.
- الإسهام في علاج ما يقرب من ٧٠٠ طفل سنوياً، بما يعزز فرص النجاة ويحسن جودة الحياة للأطفال وأسرهم.



- مبادرة "أطفالنا بقلب سليم" (المرحلة الثانية) تستهدف الأطفال غير القادرين حتى عمر ١٨ عاماً بجميع محافظات الجمهورية، من خلال تمويل العمليات الجراحية المتقدمة لعلاج تشوهات القلب باستخدام القسطرة بدلاً من الجراحة المفتوحة، بما يساهم في تقليل المخاطر وفترة التعافي وخفض التكلفة والمدة العلاجية وقد نجحت المبادرة في علاج ٥٠٠ طفلاً.

محور التعليم وتمكين الشباب:

يهدف إلى تطوير القدرات والكفاءات والمؤهلات لدى الأفراد بما يتناسب مع سوق العمل. وتركز الشركة في محور التعليم والتدريب بشكل خاص على تأهيل الشباب للقيادة بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولي المسؤولية واستكمال بناء المجتمع. في هذا الإطار، أطلقت الشركة عدد من المبادرات على النحو التالي:

١. مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

في ضوء النجاحات المستمرة والصدى الواسع الذي حققته مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بالمحافظات المختلفة تم التوسع في إنشاء فروع جديدة لمدارس WE بمحافظات أسوان والأقصر وبني سويف والبحر الأحمر والفيوم وشمال سيناء والمنوفية ومرسى مطروح ليصبح إجمالي عدد المدارس الفنية التي تم تطويرها وتحويلها إلى مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية إجمالي عدد ٢٧ مدرسة بكافة محافظات الجمهورية، وهي مدارس ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلي والإقليمي والدولي، وقد تم تنفيذ ما يلي:

- تصميم وإعداد وتطوير مناهج المدارس طبقاً للمعايير الدولية من قبل مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين في المجال.
- تقدم عدد ١١,٠٤٥ طالب وطالبة للاتحاق بمدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بمحافظات الجمهورية للعام الدراسي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ وتم اختيار عدد ٢٦٠٦ طالب وطالبة وذلك بعد خضوعهم لاختبارات القدرات والمقابلات الشخصية طبقاً للمعايير التي تضعها وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني ليصبح إجمالي عدد طلاب مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بمحافظات الجمهورية عدد ٥٨٥٧ طالب وطالبة.
- توفير تدريب عملي بمعامل وورش مجهزة بأحدث الأجهزة والتقنيات التكنولوجية وكذلك تدريب ميداني للطلاب داخل المواقع الفنية بالشركة المصرية للاتصالات والشركات التابعة بهدف إكساب الطلاب المهارات الفنية المطلوبة لبناء فني محترف يدرك ثقافة العمل المعاصر ولديه القدرة على الانخراط في سوق العمل.
- إلحاق المعلمين بمجموعة من الدورات التدريبية على أحدث استراتيجيات ومنهجيات التدريس وفقاً للنظم والمعايير الدولية وكذلك تدريب الطاقم الإداري على استخدام البرامج والملفات الإلكترونية وتحليل البيانات وإعداد التقارير.
- منح الخريجين شهادات أكاديمية معتمدة دولياً من Pearson بالإضافة إلى شهادات مهنية متخصصة من كبرى الشركات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- رفع كفاءة وتطوير المدارس بهدف خلق بيئة تعليمية متميزة تناسب المحتوى التعليمي وفرش وتجهيز الورش والمعامل بأحدث الأجهزة والمعدات لمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية وطرق التعليم المعمول بها دولياً، وكذلك توفير الربط بالألياف الضوئية وسعة الاتصال بشبكة الإنترنت (٣٠ ميجا بت/ث) لكل مدرسة.

٢. توفير منح جامعية لأوائل خريجي مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية

توفير منح دراسية لأوائل خريجي الدفعة الثالثة لمدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بإجمالي عدد ١٠ منح بالإضافة إلى استكمال المنح المقدمة لأوائل خريجي الدفعة الأولى والثانية ليصبح إجمالي عدد المنح المقدمة ٨٨ منحة دراسية وذلك بالتنسيق مع الكليات والمعاهد المختلفة والتي تتضمن جامعة السويدي للتكنولوجيا والجامعات التكنولوجية والجامعات والمعاهد الهندسية لاستكمال مساهمهم التعليمي في المجالات ذات صلة بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف نقل مهاراتهم الفنية بالبرامج العلمية والتخصصات التي تخدم صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.



٣. تقديم منح دراسية لطلاب جامعة مصر للمعلوماتية:

استمراراً للالتزام الشركة المصرية للاتصالات باستراتيجية المسؤولية المجتمعية التي تضع التعليم في مقدمة أولوياتها، تواصل الشركة دعم أوائل الثانوية العامة الملتحقين بجامعة مصر للمعلوماتية من خلال تقديم ٣١ منحة دراسية للعام الأكاديمي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ في تخصصات: هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، علوم الحاسب، الفنون الرقمية والتصميم، ومعلوماتية الأعمال، بما يساهم في إعداد كوادر مؤهلة لدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٤. مبادرة هي تقود She Leads

تهدف المبادرة إلى تمكين فتيات التعليم الفني من تطوير مهارتهن القيادية وريادة الأعمال وإنشاء مشروعات مبتكرة توفر دخلاً مستداماً، ضمن استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة المصرية للاتصالات، من خلال برنامج تدريبي متكامل لمدة ٦ أشهر.

تم التوسع في البرنامج ليشمل ١٠ مدارس في ٨ محافظات، مع تدريب ٣٠٠ طالبة على تنفيذ ١٠ مشروع ضمن الدفعة الخامسة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ والتي تتضمن مراحل التعريف، التدريب العملي، التحكيم الأولي، والحفل الختامي لتكريم أفضل المشروعات. كما يشارك أكثر من ٥٠ موظفاً متطوعاً في متابعة الفرق ميدانياً داخل المدارس وتقديم الدعم لضمان تحقيق الأثر المطلوب، ليصل إجمالي المستفيدات حتى الآن إلى ٨٥٠ رائدة أعمال.

محور تنمية المجتمع:

١. دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف البرنامج إلى دمج ذوي القدرات الخاصة في المجتمع المصري وتحسين جودة حياتهم، من خلال رعاية مؤسسة يونيفاي إيجيبت (الأولمبياد الخاص المصري) وتقديم دعم متكامل صحياً ونفسياً ورياضياً لذوي الإعاقة على النحو التالي:

- الجانب الصحي:

إعداد ١٥ قافلة طبية و١٥ مركزاً صحياً بإجمالي ٣٠٠٠ مستفيد.
إطلاق مشروع «معاك» للتأمين الطبي، استفاد منه أكثر من ٨٠٠٠ لاعب ولاعبة.

- الجانب المهني والتكنولوجي:

افتتاح ٢٠ مركز تدريب مهني وحرفي (وجار افتتاح مركزين جديدين).
تدشين ١٠ مراكز تدريب تكنولوجي (وجار افتتاح مركز جديد).

- الجانب الرياضي:

تنظيم ٨٠ مسابقة محلية ووطنية و٦٠ يوم رياضات موحدة مدمجة.
المشاركة في ١٣ بطولة دولية.

- محو الأمية الذهنية:

افتتاح ١٠ مراكز لمحو الأمية لذوي الإعاقات الذهنية.

٢. مبادرة "قلوبنا أقرب":

نجحت المبادرة في توزيع مليون كرتونة مواد غذائية على الفئات الأولى بالرعاية في مختلف محافظات الجمهورية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني (بنك الطعام المصري – مؤسسة مصر الخير – مؤسسة صناع الخير).



٣. مبادرة توزيع كسوة العيد علي الأطفال:

نجحت المبادرة في توزيع حوالي ٤٠٠٠ طقم من الملابس الجديدة على الأطفال الأيتام في دور الرعاية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والأطفال الأيتام بالقرى والنجع الأكثر احتياجًا.

محور تطوع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع:

يهدف هذا المحور إلى توظيف الخدمات التي تقدمها الشركة وتطويعها لتطوير المجتمع المصري بما يتوافق مع استراتيجية "مصر الرقمية". وفي هذا الإطار، تم تحقيق الإنجازات التالية:

١. مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تجديد خدمات الربط والاستضافة لـ ١٠٩ موقعًا في ٢٠ محافظة بدعم من الشركة المصرية للاتصالات منذ ٢٠١٧، بالتعاون مع وزارة الاتصالات، بهدف ربط الوحدات الصحية بالمستشفيات العامة في المناطق المحرومة. وقد استفاد من المشروع أكثر من ٢٤٧ ألف مريض بمشاركة ١٦ ألف طبيب واستشاري.

٢. استضافة موقع المجلس القومي لشئون الإعاقة:

تجديد خدمات استضافة الموقع الإلكتروني للمجلس القومي لشئون الإعاقة مع إطلاق إصدار جديد يوفر خدمات معلوماتية متكاملة وسبل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك محتوى مترجم بلغة الإشارة.

٣. تحديد الدعم لمبادرة ١٠٠ مليون صحة:

توفير ٨,٠٠٠ شريحة بيانات لدعم متابعة الحالات الصحية عبر المنظومة الإلكترونية لوزارة الصحة في ٣,٥٢٧ مركزًا صحيًا بجميع محافظات الجمهورية. وقد أسهمت المبادرة في تقديم أكثر من ٢٠٠ مليون خدمة طبية للمواطنين من خلال عدد من المبادرات الرئاسية الصحية المستمرة على مستوى الجمهورية.

٤. تحديد الدعم للكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين:

تستمر الشركة في دعم عدد من الكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين من خلال توفير خدمات الاتصالات والإنترنت بهدف رفع كفاءة العمل بتلك الكيانات مما يعود بالفائدة على المترددين على المستشفى. تشمل تلك الكيانات:

- مستشفى سرطان الأطفال ٧٣٥٧هـ
- مستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي
- مستشفى الناس للأطفال
- مستشفى شفاء الأورمان
- مؤسسة أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان.

٥. تقديم الدعم التكنولوجي لمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا:

تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم عملية البحث الأكاديمي.

رئيس مجلس الإدارة

لبنى هلال
الاستاذة / لبنى هلال



القاهرة في ١٨ مارس ٢٠٢٦

تقرير تأكد مناسب "مرفق"